الجوانب الأخلاقية في التنمية المستدامة

بن منصور عبد الله
Mansour_19612004@yahoo.fr

ملخـــص:

يدور النقاش في الآونة الأخيرة بشكل أساسي حول أهمية إدماج البعد الأخلاقي في جميع ميادين الحياة الاقتصادية.

ولعل تحقيق تنمية مستدامة تأخذ بعين الإعتبار البعد الأخلاقي أصبح ضرورة ملحة وذلك لتعود الأمور إلى نصابها، من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي كيف يمكن توظيف الجوانب الأخلاقية لتكتمل عملية التنمية؟

تمهيـــد:

تتعدّد تعريفات التّنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنّها عملية التي يتمّ بمقتضاها الانتقال من حالة التخلّف إلى حالة التّقدّم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التّغيّرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنّها العملية التي يتمّ بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النّموّ الذّاتي. وعلى العموم فإنّ التّنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقّق زيادة في متوسّط نصيب الفرد من الدّخل الحقيقي على مدار الزّمن، وتحدث من خلال تغييرات في كلّ من هيكل الإنتاج ونوعية السّلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدّخل لصالح الفقراء[1].

على ذلك يمكن القول أن معظم الاقتصاديون ينظرون إلى التنمية باعتبارها عمليّة متعدّدة الجوانب تشمل تغيّرات أساسيّة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والاتّجاهات التي تتبنّاها المؤسّسات القوميّة في مجال الإنتاج والخدمات وترمي لزيادة النّموّ الاقتصادي والتّقليل من عدم المساواة والتّخلّص من الفقر المطلق أو المدقع ومن ثمّ فقد لا يحقّق النّموّ الاقتصادي ما تستحقه التنمية.

ويقود هذا أحيانا بعض الدّارسين إلى التّمييز بين النّموّ croissance والتّنمية Développement فالمصطلح الأوّل يعني مجرّد تحقيق زيادة في الإنتاج ولكنّ هذا قد تستأثر به جماعة معينة أو طبقة محدودة تتمتّع بقدر معيّن من الرّفاهية سلفا ومن ثم لا يمكن تحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء، ولاشكّ أنّ هذه النّقطة الأخيرة واحدة من معضلات التّنمية في الدّول الفقيرة أو الأكثر فقرا فكثيرا ما يؤدّي النّموّ الاقتصادي إلى الضّغط على متوسّطي الفقر ليهبطوا لأسفل في مستوياتهم الاقتصاديّة والاجتماعية إذا لم يوجّه عائد النّموّ لتحسين أحوالهم.

وفي تعريفه للتنمية يرى François Perroux أنها عملية تنسيق التغيرات الذهنية والاجتماعية لشعب ما والتي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاج الحقيقي الإجمالي بشكل تراكمي ودائم"[2] وهنا تبرز أهمية التغيرات التي لا ترتبط بالمعطيات الكميّة فقط مثل PNB وPIB بل إن F. Perroux مدرك قصور هذه المقاييس الكمية و لم يتوقف عندها كما أنه ميز بشكل دقيق بين ما يعرف بالنمو والتنمية فلم يتوقف هذا الاقتصادي عند الحسابات الوطنية لتعريف التنمية على غرار النمو الذي يتحدد بالارتفاع الحاصل في بعض المؤشرات الحسابية.

بالنسبة لـــ Amartya Sen فإنه يضبط التنمية في صيرورة متكاملة لترقية الحريات الأساسية في شكل مترابط فيما بينها، ومما لا شك فيه فإن هذه المُقاربة سَتَسْمَحُ بالاستغلال والاستفادة من الأدوار الحيوية التي تؤديها كل المنظمات في إطار صيرورة التنمية أي كانت طبيعة هذه المنظمات أسواق مؤسسات حكومية، سلطات حكومية، أحزاب سياسية، منظمات مدنية، منظومات تعليمية، هيئات إعلامية...الخ[3].

أما المعجم الفرنسي الاقتصادي Larousse، فيعرف النمو بأنه ظاهرة اقتصادية، بينما التنمية هي عبارة عن صيرورة التي تجمع وتُفصل بين التحولات الاقتصادية والمالية والتحولات البسيكولوجية والاجتماعية والسياسيّة والمؤسساتية[4].

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى 2006، ص 77.

2- Perroux François, l'économie du xx siècle, Ed . PUG, Grenoble, 1991

3- A. Sen, un nouveau modèle économique, Développement, justice, liberté, Ed Odile Jacob, Paris 2000. p 36.

4-Larousse Economique, 2002, p 129.

يبدو من التعاريف الثلاث أن التركيز على المقاربة الكميّة لم يستثني الجوانب الاجتماعية والسياسية والبسيكولوجية والتي غالبا ما تكون لها علاقات وطيدة بالموروث الثقافي والأخلاقي للشعوب التي تعاني من ظاهرة التخلف على جميع الأصعدة.

ويبدو أن طرح مسألة العلاقة بين التنمية المستدامة والمقاربات البيئية والاجتماعية كظاهرة الفقر وما لها من انعكاسات سلبية على جميع الأصعدة الإنمائية، فهذه المقاربة بدأت تطرح مسؤولية أخلاقية ولو بشكل محتشم وجدُّ محدود إلا أنه كما لاحظنا في تعريف التنمية عند A. Sen صاحب جائزة نوبل للاقتصاد لسنة 1998 والتي عالج فيها أخلاقية علم الاقتصاد، أصبحت المقاربة الأخلاقية للتنمية المستدامة عبارة عن مسؤولية أخلاقية قبل كل شيء اتجاه العالم الفقير الذي ما فتأت حالته تتدهور من جهة أولى، ومن جهة ثانية اتجاه البيئة وما يتعرض له كوكبنا الأرض، من كوارث بيئية بفعل التصرفات اللاّأخلاقية التي تتحملها الدول المصنعة بصفة أساسية.

I-المسؤولية الأخلاقية للتنمية:

لو لم تكن فكرة التّنمية تنطوي في ذاتها على بعد أخلاقي، لما كان هناك إشكالية إنمائية. ولو لم يكن ثمة من يهتمّ بمصير الفقراء، ولديه شعور بالواجب، وحسّ بحقوق الإنسان الأساسيّة، لما كنّا نقلق لإخفاقات بعض الدّول أو لتهميش بعض الفئات الاجتماعية إلاّ بدافع المصلحة المشتركة التي تتجسّد مثلا بالخشية من أن يفضي انهيار هذا أو ذاك من الإقتصادات الوطنيّة إلى تهديد الازدهار الاقتصادي لسائر الأمم. ومفهوم المصلحة الاقتصادية المشتركة هذا لبعيد عن أن يستجيب لشاغل أخلاقي، فتاريخ الفلسفة الأخلاقيّة يبيّن إلى أي حدّ يصعب بناء تظم أخلاقيّة على المصلحة الخاصّة. إنّ مفهوما اقتصاديّا بحتا للتّنمية يشدّد على التّنافس والفر دانية يقودنا حتما إلى الاستنتاج أنّ على كلّ بلد وكل فرد أن يكون مسؤولا على نفسه، وأنّ على الذين يفشلون تحمل عواقب فشلهم، هذا المذهب العديم الرّحمة قد طبّق في مجتمعات مختلفة، مسوّغا الموقف الاجتماعي القائم على اعتبار الفقر داء يجلبه الفقراء لأنفسهم بفعل أخطائهم البيّنة.

وبديهيّ أنّ الاهتمام المولى اليوم لمشكلات التّنمية ولبعض الأوضاع المأسوية كالمجاعة المتفشية ليس صادرا عن اعتبارات اقتصادية بحتة، ولا حتّ على اعتبارات اقتصادية ملطّفة بالمصلحة الأنانية الواعية أو بالحذر والتّبصّر. فأن نؤكد أن ثمة حقوقا أساسيّة للإنسان، وأنّ لجميع البشر الحقّ في الأمن، وفي مسكن لائق، وغذاء كاف، وفي رعاية صحيّة معقولة وفي التربية..الخ

فهذا يعني أنّنا ندعو إلى توزيع للمنافع لا تكفي الاعتبارات الاقتصادية لتبريره، بل إننا نلمس أن هناك إحساس وَلَوْ طفيف بالمسؤولية الأخلاقية اتجاه هذه الفئات المحرومة.

إنّ البعد الأخلاقي للتّنمية أو المظهر الأخلاقي للتّنمية غالبا ما يساء فهمه ولا يقدر حقّ قدره، هذا المظهر الأخلاقي للتّنمية لا يحظى بالتّأكيد بقبول عالمي شامل شأنه شأن مثل عليا أخرى كالمساواة العرقية، ومردّ ذلك بالطّبع إلى أنّ الاعتبارات الاقتصادية ما زالت تعطى الأولوية، وحتّى الحالات النّادرة حيث التّوزيع اللاّأخلاقي للمنافع يقابل بالانتقادات والاعتراضات، فإنّ الإدانة الأخلاقية تبقى معتدلة وغير ناجعة لتعارضها مع المصالح الاقتصادية الهامّة.

إن الرّهان الأخلاقي للتّنمية يقوم في جزء كبير منه على تخطّي المصالح الاقتصادية الأنانيّة الخاصّة علما بأنّ لهذه المشكلة بعدين اثنين: بعد دولي وبعد آخر وطني لأنّ حالات التّفاوت وسوء استعمال السّلطة تحصل داخل الدّول وفي ما بينها سواء بسواء وإذا كنّا نسلّم بوجود صراع بين الشّعور بالواجب من جانب، والسّعي وراء مصالح اقتصادية أنانية من جانب آخر، فإنّما أطرح مسألة قام فريد هيرتش بتحليلها ثاقبا بعيد النّظر وممّا قاله في هذا الصّدد:" المشكلة ناجمة في الحالة الرّاهنة عن أنّ سعي المنشآت الإنتاجيّة، والمستهلكين والعمّال في خياراتهم للأسواق وراء أهداف اقتصادية خاصّة يغلب عليها الطّابع الفرداني- القيم المميزة للرّأس مالية التي تضفي على النّظام ديناميّته- هذا السّعي ينبغي أن يقف في بعض النّقاط عند حدود أخلاقيّة اجتماعية متشدّدة يترع هذا النّظام إلى قضمها وليس إلى تعزيزها.

إنّ قيما مثل العدالة، وواجب الفرد في معاملة الغير مثلما يحبّ أن يعامل هو نفسه، واعتبار الضّعفاء إنّما هي ثمرة مسيرة طويلة وحصيلة تجارب اجتماعية مريرة في الغالب وحتّى إن لم تطبّق تلك القيم على نحو تامّ ودائم، فقد كان لها مع ذلك تأثير عميق على المجتمع.

II- المأزق الأخلاقي للتنمية:

إزاء الفشل الذريع لخطط التّنمية في انتشال الدّول النّامية من الواقع الأليم الذي تعيشه وخيبة الأمل من الفكر الاقتصادي الذي ساد في الخمسينات والسّتينات كان لابدّ من البحث عن مخرج، عن فكر جديد يتلاءم مع ظروف وإمكانيات العالم الثالث.

إن دراسة خبرات العالم الثالث توضح عدم صوابيّة الفكر الاقتصادي الذي اختزل التّنمية إلى مجرّد نموّ اقتصادي ارتباطا بالفكرة الشائعة أنّ دول العالم الثالث ينخفض فيها مستوى الدّخل الفردي.

فالتّنمية كما دلّت الخبرة لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية ولكنّها تتضمّن جوانب متّصلة بالنّظام الاجتماعي والسّياسي، وبالجوانب الثّقافية ومدى المشاركة الشّعبية.

من هنا أصبح مفهوم التنمية أكثر اتّساعا ومرتبطا بتغييرات هيكلية وسياسية وثقافية واقتصادية. وقد عرّف الدّكتور إبراهيم العيسوي التّنمية بأنّها "...تتمثّل في تلك التّغييرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسّياسية والاجتماعية للدّولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنّظام الاقتصادي الدّولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدّخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدّة من الزّمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير اقتصادية"[5].

فالتّنمية تطال مختلف جوانب الحياة، وهي كما أسلفنا فعل إرادي يقوم على قرار سياسي من قبل السّلطة السّياسية القائمة في البلد المعني.

ونقطة الانطلاق في الفكر الذي تستند عليه التّنمية تكمن في تشخيص الوضع القائم حاليًّا في العالم الثالث تشخيصا دقيقا وعلميّا، فالتخلّف ظاهرة نسبيّة، تاريخية نشأت في ظروف معيّنة وتطوّرت بفعل نموّ هذه الظّروف ويمكن أن تختفي بتغير هذه الظروف.

فالتخلّف ليس حالة ثابتة في حياة الشعوب وإنّما فرضته ظروف تاريخيّة محدّدة فرضت على هذه الشعوب، وهذه الظّروف التّاريخية يمكن أن تتغيّر في حال تشكلت شروط ومعطيات جديدة. في هذا يقول أندريه جوندز فرانك أحد كبار الاختصاصيّين في الفكر التّنموي المعاصر "إنّ أيّة محاولة لإقامة نظريّة أو وضع سياسة خاصّة بالدّول المتخلّفة يجب أن تستند على فهم عميق لتاريخها وعلى العمليّة التاريخية التي جعلت منها دولا متخلّفة، وإنّ أيّة محاولات نظرية لا تنفذ إلى العمق التّاريخي للمجتمعات المتخلّفة لابدّ وأن تكون سطحية ولا تستطيع بالتّالي أن تقدّم لنا رؤية شاملة لمستقبل هذه المجتمعات".

لقد استحوذت بحوث التنمية الاقتصادية على حصة الأسد في علم الاقتصاد الحديث، وتحرص الاقتصاديات القومية على تحقيق تنمية اقتصادية لتجنب الأزمات وخطر النمو الديمغرافي، والبطالة والتضخم، والفقر والأمية، وانتشار الأوبئة والأمراض وهي مظاهر التخلف التي بقيت مشتركة بين مجموعة من الدول سميت بالنامية لعقود من الزمن وإلى يومنا هذا.

ولما أصبحت التنمية ضرورة حتمية، تعددت النماذج النظرية، وكثرت الدراسات المتخصصة، وظهر أدب اقتصادي يهتم بتقديم تحليل اقتصادي لدراسة التنمية، وبرز اقتصاديون انصب اهتمامهم على تفسير هذه الظاهرة لتقديم حلول ناجعة لها ولا غرابة أيضا أن تنشغل معظم مراكز البحث، والمؤسسات المالية والنقدية العالمية بهذه القضية التي أصبحت تطفو على سطح الأحداث الاقتصادية.

لقد تركز الاهتمام بالتنمية ومشاكلها حول العلاقة السببية الطّردية القويّة بين معدّل تركيم رأس مال مادي ومعدّل نموّ النّاتج القومي، أي المتغيّر الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية والذي يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضّخم، وأنّ البلاد النّامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادّخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التّخلّف وتنطلق في التقدّم الاقتصادي، وذلك أسوة بما فعلته الدّول الصّناعية المتقدمة التي كانت يوما ما دولا زراعيّة، أي على الدّول النّامية أن تستفيد من التّجربة التّاريخية التي مرّت بها الدّول الصّناعية في مسيرتها في طريق النّموّ الاقتصادي وغدا هذا الاعتقاد حقيقة مسلم بها وأصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضّخمة ولم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلّبها عمليّة التّنميّة الاقتصادية بل كان الرّأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية وأيضا من جانب خبراء الأمم المتّحدة في أواخر الأربعينات والخمسينات بأنّ التّراكم الرّأسمالي هو لبّ التّنمية الاقتصادية.

5- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،دار الشروق،القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 18.

وقد أكدّ ROSTOW في نظريّته عن مراحل النّموّ إلى أنّه لكي تصل الدّول النامية إلى مرحلة الانطلاق لابدّ وأن ترفع معدّل تكوين رأسمال لكي تزيد نسبة الاستثمارات المنتجة إلى 10% من ناتجها القومي.

وكذلك أكّد Arthur Lewis أنّ نجاح عملية التّنمية يتوقّف على تحقيق زيادة كبيرة في التّراكم الرّأسمالي.

وقد تحمّس أيضا الاقتصاديّون الماركسيون على الأهميّة الشّديدة لرأس مال في عملية التنمية الاقتصادية، وإن اختلفوا مع الاقتصاديّين التّقليديين في الجهة التي تقوم بهذا الاستثمار.

في هذا الإطار يتضمن النموذج الروسي للتصنيع بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل- صناعة ثقيلة- صناعات لإنتاج الآلات، صناعات خفيفة...الخ ويستهدف الاكتفاء الذاتي معتمدا اعتمادا كليا على الموارد المحلية، على أن يكون للدولة دورا بارزا في التخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها مبدأ الدفعة القوية Big push[6].

لهذا الغرض فقد تم حشد طاقات مادية معتبرة، وموارد مالية ضخمة، وإمكانات بشرية هائلة، كما جهد المتخصصون في البحث عن أكفأ الحلول، غير أن النتائج الاقتصادية المحققة في هذا المضمار تبقى بعيدة عن الأهداف المتوخاة.

بل على عكس ذلك اتسعت ظاهرة الفقر المدقع لتشمل فئات الدخل المتوسط، وتراجع المستوى المعيشي، وتفاقمت مشكلة البطالة، وانهار مستوى الخدمة العمومية الذي يشكل أحد مقومات الدولة، انهار إلى أدنى مستوياته وانتشرت معضلة تبذير الطاقات المادية، وتفشت البيروقراطية على حساب تحقيق المصالح العامة.

في ظل هذه الوضعية المعقدة، تلاشت الأخلاق الاقتصادية، وفسح المجال لبروز العديد من الآفات الاقتصادية: كالرشوة التي تعددت منافذها وأصبحت عبارة عن تحويلات مالية، وعمولات تتحدد مبالغها بمقاييس محاسبية تضاف إلى مجموع التكاليف؛ وكذلك غسيل الأموال الذي وجد موقعا خصبا له في عمليات الخصخصة المشوهة، وصارت رؤوس الأموال المختلفة والمهربة إلى الخارج يشكّل مصادر مالية معتبرة للمصاريف الأجنبية؛ وأوقع التقدير المضلل والمتعمد للمؤشرات المالية، أوقع المستثمرين والمؤسسات في إفلاسات الجملة، وهي الحالات التي يتردد حدوثها في الأسواق المالية باستمرار؛ الشيء الذي أدى إلى تغلغل هذه الأوبئة الاقتصادية إلى المؤسسة بجميع أنواعها.

والغريب في الأمر إن آثار هذا الأخطبوط لم يستثني حتى الدول المتحضرة على الرغم من استصدار مجلدات تضبط أخلاقيات المهنة بل الإحصائيات تشير أن بعض الدول المتقدمة تأتي على رأس قائمة الدول التي تنتشر بها الرشوة بشكل واسع؛ فأخذت الآفة الاقتصادية بُعْدا خطيرا في هذه الدول على إثر انتشار شبكات عالمية تنسق أعمالها المنصرفة بطرق محكمة في دول الشمال والجنوب على حد سواء.

فلا غرابة أن يُصبح البعد الأخلاقي أحد المطالب ذو الأسبقية في التحقيق، وإدماج الاعتبارات القيمية في جميع ما ترنو لتحقيقه التنمية المستدامة كرفع الغبن عن الفقراء، والتوزيع العادل للثروات، وعدم إغفال البعد البيئي.

III- البعد الأخلاقي للتنمية:

تعدّدت مفاهيم التنمية الاقتصادية بين الفكر الرّأسمالي والإشتراكي كما تعدّدت الجوانب التي تناولتها هذه المفاهيم. فهناك جوانب اقتصادية بحتة بحثها وحلّلها الاقتصاديون المعاصرون وكانوا أسبق من غيرهم إلى إلقاء الضوء عليها. وحرص- في الوقت نفسه- المتخصصون في العلوم الاجتماعية على دراسة الجوانب التي تدخل في مجال تخصّصهم.

وبالمثل نشط علماء الأخلاق والفلسفة في إبراز بعض الجوانب المتصّلة بالأخلاق.

والحقيقة أن جوانب التنمية الاقتصادية متكاملة بحيث لا يتسنى وضع نظرية علمية شاملة للتنمية ما لم يؤخذ في الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والفلسفية التي لها صلة بالتنمية ومن ثمّ فمن المتّفق عليه الآن أن يتضمّن التخطيط للتنمية جميع هذه الجوانب، وإهمال جانب منها لابد وأن يترتب عليه بروز مشكلات كثيرة يصعب التغلب عليها أو إزالة آثارها.

6- يوجد عدة نظريات واستراتيجيات تهتم بالتنمية من بينها نموذج Harod- Domard ، الذي يحدد كيف أن معدل النمو الاقتصادي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي والذي يتحدد من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله القومي

حيث م خ هو معدل النمو في الدخل القومي

Δ خ معامل الادخار Δ س هو معامل رأس المال

Ragnar Nurkse هو صاحب الدفعة القوية لتكسير الحلقة المفرغة للفقر والتي صاغها في إستراتيجية النمو المتوازن ليصبغ Hirchman نظرية النمو الغير متوازن.

والسؤال الذي يُواجهنا الآن هو: ماذا يقصد بالجوانب الأخلاقية في التنمية الاقتصادية، وإلى أي مدى تؤثر هذه الجوانب في تدفق التنمية الاقتصادية القوية الجارفة المحدثة لتغيرات شتى في مستويات معيشة جماهير الشعوب؟

والإجابة- في بساطة- أنّ الجوانب الأخلاقية هي تلك التي تتّصل بالشّخصية القوميّة وما تتّصف به من قيم وأنماط سلوكيّة وفكريّة وثقافية وحضارية، وهي صفات ذات أثر كبير على معدّل التنمية الاقتصادية فهناك مجتمعات تتّصف بصفات حبّ العمل والتّفاني في أدائه، فالمسلم الحقّ يؤمن بأنّه على قدر ما يعمل بجدّ واجتهاد وأمانة على قدر ما يتاب في السّماء بعد انتقاله إلى الحياة الأخرى . كذلك فإنّ الطّاعة للرّؤساء والقادة وحبّ النّظام هي كلّها أنماط سلوكيّة أثرت بالفعل في البلدان وجعلتها تحقّق معجزتها الاقتصادية الكبرى وأوصلتها إلى أن تكون في المراكز المهمّة بين الدّول المتقدّمة في مجال الصّناعة...وهكذا.

ولست بحاجة إلى التأكيد بأنّ هذه الأنماط السّلوكيّة جميعها ليست ثابتة فهي عرضة للنّمو والتّغيير كأيّ كائن عضوي حيّ، إلاّ أنّ هذا التّغيير نحو الأفضل لا يتم إلاّ متلازما مع التنمية الاقتصادية فتطوير الشخصية المادية للفرد جنبا إلى جنب مع شخصيته الأخلاقية اللاّمادية بحيث تتمشى النّواحي الاقتصادية مع النواحي الأخلاقية سيؤدّي في نهاية الأمر إلى تلاشي الجمود الاجتماعي الذي تتّصف به المجتمعات المتخلّفة والذي يعتبر من أهمّ معوقات التّقدّم الاقتصادي. ومن ثمّ فلابدّ من حشد القوى وتعبئة الإمكانيات وإطلاق الطّاقات الاجتماعية أو الثقافية بهدف تنمية الإنسان وتخليصه من شوائبه الاجتماعية التي علقت به منذ زمن بعيد...تنمية الإنسان- صانع العجائب وخليفة الله في أرضه- إلى أقصى ملكاته الماديّة واللاّمادية ليحقّق أعلى كفاية إنتاجيّة حتّى يساهم بنصيب وافر في زيادة الدّخل القومي والتّغلّب على الجمود الاجتماعي والتّحرّر من فقدان التّوازن وعدم التكيّف مع متطلّبات الحضارة المعاصرة، كذلك فإنّ المفهوم الجديد للتنمية الاقتصادية الأخلاقيّة يتضمّن تنشيط الرّغبة الكامنة في كلّ فرد ليعيش حياة إيجابيّة لا سلبيّة مليئة بالحركة والعمل بقلب مفتوح وبغير عقد نفسيّة بهدف تحسين مستوى معيشته والوصول به إلى أقصى ما تبيح له إمكاناته وأن يصل أن يحقّق أماله وطموحه في هذه الحياة.

ومن هنا- وعلى أساس هذه الحقيقة- فإذا افتقد الفرد العادي في الدّول المتخلّفة تلك الخاصيّة النّفسيّة الكامنة فيه- أي تلك الرّغبة الكامنة فيه نفسيّا وأخلاقيا نحو العمل لتحسين مستوى معيشته- فإنّه سَيَرْضَى عن حالة الفقر التي تكبّله بأغلالها وسيطمئنّ إلى وضعه الحال مقتنعا بأنّه ليس في الإمكان أبدع ممّا هو كائن. وسيجرفه هذا الجمود الاجتماعي إلى القعود عن العمل والإنتاج دون أن يستخرج من أعماق نفسه الرّغبة في خلق المناخ الإيجابي المؤدّي إلى مزيد من الحركة والعمل والتّمسّك بالصّفات

الإيجابية الأخلاقيّة المؤديّة إلى مزيد من التقدّم والنّموّ لتكوين الشخصية الإيجابية المتحرّرة من القيود والأخلاق العالية وما لم تتوافر هذه الصفات الأخلاقيّة في الفرد المادّي سيظلّ كما هو ينعم بحياته الرّاكدة السّلبية دون تقدّم يذكر.

والمعروف في بعض الدّول المتخلّفة أنّه لا تزال هناك بعض المعتقدات القديمة الموروثة لا تُعيب من الفقر، ولا تحاول أن ترسم إطارا أخلاقيّا حوله يجعله دميما مَرْذُولا وإنّما تجعل من الفقر وضعا اجتماعيا لا دخل للجهد الإنساني فيه، فهو قدر محتوم كتب على الفقير أن يعيشه ولا يستطيع منه فكاكا، وربّما تعمّقت هذه المعتقدات البالية في النّفوس فتجعل من الفقر مثلا أعلى للإنسان المؤمن القريب من الله والذّي يدخله الجنّة دون سواه. وفي هذا ولا شكّ عدم فهم للتّعاليم الدّينية والأخلاقية السّليمة. وقد تحبذ المعتقدات نفسها عدم المساواة في الدّخل، وفي الفرص المتاحة بحجّة أنّ بعض النّاس ينبغي أن ينعم بالثروة والجاه والسّلطان والبعض الآخر عليه الرّضا بالواقع. وهنا- وفي ظلّ هذه المعتقدات الكامنة الموروثة- فلسَوْفَ يفتقد المنبع الرّئيسي للتّنمية الاقتصادية، وهو إبراز شخصيّة الإنسان الكامل المتكامل نفسيّا ودينيّا وأخلاقيّا وماديّا.

ومن ثمّ فستظلّ هذه المجتمعات ترزح في أغلال الفقر والجهل والتّخلّف لسنوات طويلة دون أيّ محاولة لإحداث تغيير- التّغيير في الإنسان صانع التّنمية الاقتصادية.

إن التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي المعاصر- تتطلّب توافر إطار معنوي من الأخلاقيات لتأييد وتآزر الجوانب الاقتصادية الماديّة، وبذلك تجعل من الاستحواذ على الثروة على المستوى الفردي والقومي والتقدّم المطرد من نواحي الحياة العصرية- مسائل تمسّ الفضيلة كما تمسّ الرّبح، وتعطي إلى كلّ من الرّبح المشروع والتّقدّم العلمي والمادّي والاستحواذ على الثروة أوضاعا أخلاقيّة معترفا بها بل ومرموقة في المجتمع الحديث، كذلك تتطلّب التّنميّة الاقتصاديّة الإهمال المتعمّد لأيّة أخلاقيات تقليدية قديمة تتضمّن معتقدات وخزعبلات تعوق من مستوى الإنتاج إلى حدوده القصوى.

IV- أهمية الرصيد الأخلاقي في المعادلة الاجتماعية[7]:

هناك حقيقة هامة غالبا ما يُغفلها واضعوا البرامج التنموية في الدول المتخلفة وهي ما يصطلح عليه المفكر الجزائري مالك بن نبي في مؤلفه المسلم في عالم الاقتصاد المعادلة الاجتماعي[8] حيث استخلص هذه الرؤية من التجربة التنموية التي خاضتها دولة أندونيسيا بعد استقلالها في مطلع السّتينات عندما لجأت إلى الاستعانة بعالم اقتصاد ألماني البروفيسور شاخت ليضع لها خطة التنمية الاقتصادية ولا يخفى على المتخصصين في الجغرافية الاقتصادية غنى وثراء هذه المنطقة بالموارد البشرية والطبيعية من
ثروات معدنية ومنتوجات زراعية وموارد مائية وكانت النتيجة الفشل رغم أن الرجل أو العالم الاقتصادي هو واضع خطة النهوض بالاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الأولى والتي خرجت منها ألمانيا بهزيمة دمرتها عن آخرها وفرضت عليها تعويضات تؤديها إلى الدول المنتصرة.

إن السبب في ذلك أن الرجل أهمل الرصيد الأخلاقي الذي يميز الانتماء الحضاري للأندونيسيا وبالتالي لم يضع في حسبانه مكونات المعادلة الاجتماعية المتوفرة في هذه المنطقة، بينما نجحت خطته لأنه هو أصلا ينتمي للمعادلة الاجتماعية الغربية التي تألف الانتماء الحضاري لألمانيا.

لاشك أن شاخت وضع مخططه على الشروط التي يقدّمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقته آلية أثناء مرحلة التطبيق وهو ما يحدث غالبا في تنفيذ خطط التنمية الواردة من أنحاء وتجارب لا نلتقي معها كشعوب متخلفة في قضايا أساسية. ثم لا شك أن شاخت طبق هذه الشروط بشكل آلي في أندونيسيا أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية كفرد من المجتمع الألماني بينما ستجري التجربة الأندونيسية بطبيعة الحال على أساس معادلة الفرد الأندونيسي بحيث تعثرت التجربة الأندونيسية على خطأ مخططها الدكتور شاخت في تقديره المعطيات التي تميز البشر بعضهم البعض في المجال الاقتصادي لأنّ ذهنه يحمل لهذه المعطيات صورة واحدة تطبق في أي تجربة تجرى داخل ألمانيا أو خارجها وكأن الأمر يتعلق بمعادلة جزي من الماء أو معادلة للتكامل الرياضي التي تصلح في جميع المجتمعات البشرية باعتبارها علوم دقيقة.

بينما الواقع الإنساني لا يُفَسَّر على أساس معادلة واحدة بل حسب معادلتين إثنين:

معادلة بيولوجية تسوي بين الإنسان وأخيه الإنسان في كل مكان بحيث يستطيع هذا كل ما يستطيع الآخر، إلا فيما فضل فيه بعض الأفراد عن الآخرين.

ومعادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر وفي مجتمع واحد تختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة التخلف والتقيد بأخلاق الواجب التي تشكل أحد أساسيات المعادلة الاجتماعية.

على ذلك فالمعادلة الأولى فهي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم ومَيّزهُ على العالمين بالتكريم فهي منحة من الله إلى كافة البشر.

أما المعادلة الثانية فهي هبة المجتمع في تفاعلاته مع أخلاقه وعقائده إلى كافة أفراده، كقاسم مشترك يطبع سلوكهم وتصرفاتهم، ويحدد درجة فعاليتهم أمام المشكلات الحياتية تميزهم عن أفراد مجتمع آخر بحيث نستطيع أن نعتبر هذه الفعالية مقياسا لقدرة الفرد حسب بيئته على الهيمنة على متطلبات التنمية لبلوغ الأهداف المنشودة.

فنستطيع القول بأن مخطط شاخت قد فشل في أندونيسيا مع توفر كل الشروط الفنية والمادية[9] لأنه فقد شرطا ضمنيا وهو دراسة المحيط الأخلاقي والعقائدي والسوسيولوجي واكتفى بالدراسة الكمية والمادية فقط وهو ما يفقد عملية التنمية مضمونها في بعده الإنساني وما يتعلق به من جانب معنوي.

ويبدو أن الدراسات التي قامت منذ العقود الأخيرة في مجال التنمية قد أهملت هذه المعطيات والخصوصيات الأخلاقية في جميع دول العالم الثالث المعني بقضية التنمية الاقتصادية والذي ما زال يتخبط في مشاكل عديدة على رأسها ظاهرة الفقر التي ما فتأت تتسع دائرتها مما حَدَا بمنظمة الأمم المتحدة.

إعلان عام 1996 عاما دوليا للقضاء على الفقر كما أعلنت عشرية (1997-2006) كعقد للقضاء على الفقر ومع ذلك ظل الاقتناع أن التنمية ما زالت تتخبط في مأزق عدم اعتبار الأبعاد المعنوية للشعوب المتخلفة.

7- يعرض مالك بن نبي في مؤلفه المسلم في عالم الاقتصاد مصطلح وتعريف جديد في التجارب التنموية الحديثة أطْلَق عليه المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية، وهي في الحقيقة نظرة جديدة لمشاكل التنمية التي يعيشها العالم الثالث حيث أثبت المفكر اعتماد تجارب التنمية على البعد المادي والكمي دون الجانب المعنوي الذي يضم مجموعة من المتغيرات الأساسية الجديرة بالاهتمام.

8- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985.

9- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد،ص 96، مرجع سابق بتصرف.

على الرغم من أن المبادئ الأساسية تُقر أن علم الاقتصاد علم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالكثير من العلوم ومن هذه العلوم علم الأخلاق وهذه الأخيرة تمثل دافع إلى العديد من السلوكيات الإيجابية على مستوى الفرد والمجتمع.

وعلى الرغم أيضا أن هذه التصرفات الاقتصادية تأتي سواء على مستوى الفرد أو المنشأة أو القطاع أو الدولة انعكاسا لأخلاقها وتصورها لرسالة الإنسان بصفة عامة والمال والمتغيرات الاقتصادية بصفة خاصة، إلا أن منظورا التنمية لم يهتموا بالجانب الأخلاقي. والملاحظ أن تجارب الدول النامية ومنها الدول الإسلامية المنتمية كلها للعالم النامي، أخذت من الحضارة الغربية في برامجها التنموية الكثير في اعتبار أن المادة والمعطيات الكمية هي كل شيء فلجأت إلى استيراد المصانع والمعامل الجاهزة من خلال تجربة المفتاح في اليد والمنتوج في اليد... فكانت عملية النقل من الدول المصنعة خاطئة من خلال استيراد نماذج تنموية وضعها مفكرون غربيون ليس لهم أي رصيد أخلاقي مشترك مع شعوب العالم الثالث.

لذلك فمن الصعب تحليل الأوضاع الاقتصادية في البلدان الإسلامية بعيد عن رصيدهم الأخلاقي وعنصر الإيمان بالله، وإن كان من العناصر غير المادية التي لا يمكن قياسها[10] إلا أن انعكاساته المادية لها أثار عميقة وكبيرة جدا بل إن إهمال هذا الجانب الأخلاقي والروحي هو الذي أوقع مجموعة الدول الإسلامية في براثين التخلف.

إن تقدير المعادلة الاجتماعية في وضع ورسم أهداف التنمية المستدامة يستدعي الحرص على الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل شعب أو أمة من ثقافة سائدة وأخلاق وعادات وتقاليد محترمة ومتعارف عليها، ومعتقدات مقدمة الخ...

فإهمال هذه المعطيات في وضع استراتيجيات التنمية المستدامة أوجد أضرارا بالغة وضع التنمية الاقتصادية في مأزق وجعل الدول النامية تتراوح مكانها بين نماذج مستقاة من النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي.

ونظرا لعدم اعتبار القيم الأخلاقية والروحية توجهت شعوب هذه الدول لعادات استهلاكية غريبة عن ثقافتها واهتمت الفئات الغنية بالاستهلاك الترفيهي المترف، وأصبحت هذه الدول تعاني من عجز في موازينها العامة وزيادة الإنفاق الغير رشيد للأجهزة الحكومية، كما أن استبعاد الأخلاق من المجال الاقتصادي جعل المؤسسات الدولية التي تقدم استشاراتها لهذه الدول تقيم هي الأخرى وزنا للأخلاق أو السلوكات المنبثقة من الدين، ففي عام 1988 صدر تقريرا عن عجز الموازنات العامة لدول جنوب آسيا، واقترح التقرير أن تقوم حكومات هذه الدول بتحصيل ضرائب على ممارسة البغاء باعتباره عملا لا تحصل عليه ضرائب، وكان من بين هذه الدول المعنية في هذا التقرير ماليزيا، وإندونيسيا، فمتى كان البغاء عملا بالمعايير الاقتصادية المُأَخْلَقَة.

لقد تراكمت ديون ومشكلات الدول النامية وأصبحت كثرة مشاكلها تُنسي بعضها بعضا، مما أوجد حالة من اليأس من التنمية والإصلاح لدى شعوب العالم الثالث.

V- المسؤولية الأخلاقية في صيانة البيئة لتحقيق التنمية المستدامة:

يقصد بمصطلح البيئة Environnement أنّها كلّ ما يحيط بالإنسان من مكوّنات عضوية حيّة، مثل النّبات والحيوان، ومكوّنات غير عضويّة (غير حيّة) مثل الصّخور والمياه والهواء ويؤثر فيها الإنسان ويتأثّر بها إلاّ أنّ التّفاعل بين هذين المكوّنين متبادل ومستمرّ ويشكل جزء من عناصر البيئة الطّبيعية المتداخلة والمعقّدة. والبيئة بلغة الجغرافيا هي المكان أو الإطار الذي يتمثل فيما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حيّة متعدّدة الأنواع، وبما تزخر به السّماء من شمس هي مصدر الحياة على كوكب الأرض والبيئة أيضا تشمل ما يسود إطار الكائنات الحيّة وغير الحيّة من طقس ومناخ تختلف عناصره من حرارة ورطوبة ورياح وتكاثف. ويذهب بعض العلماء إلى أنّ البيئة تشمل أيضا ما يسود من تغيّرات اجتماعيّة ونفسيّة تؤثّر في الإنسان وتتأثّر بوجوده في إطار البيئة[11].

وفي هذا الصّدد يختلف مفهوم البيئة عن مفهوم الإيكولوجيا Ecologie الذي يقصد به العلم الذي يهتّم بدراسة العلاقات القائمة والمتبادلة بين الكائنات الحيّة من جهة وبين بيئاتهم المختلفة التي تعيش فيها من جهة أخرى. وإذا كنّا نعني بمصطلح البيئة المكان بمعالمه الطّبيعية وملامحه البشريّة، فإنّنا نقصد بمصطلح الإيكولوجيا التّفاعلات والعلاقات بين كافّة المكوّنات الحيّة في البيئة وأسلوب التعايش بينها وبين بيئاتها. ويعدّ إرنست هيكل E. Haekel أوّل من استخدم مصطلح الإيكولوجيا وذلك في عام 1866 الذي قصد به دراسة العلاقات المتعدّدة بين جميع الكائنات التي تعيش في مكان واحد

10- مقالة من شبكة الإنترنيت لـــ عبد...الحفيظ الصاوي تحت عنوان العنصر الاقتصادي المفقود، بتاريخ 2005-10-08 تحت الموقع

http://www.istamon line.net/arabic/economics/2001/07/article 1. shtnl

11- عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 187.

وتلاؤمها مع البيئة الطّبيعية بما فيها الإنسان الذي أصبح أحد الكائنات التي يمكن دراستها على قدم المساواة مع سائر الكائنات الحيّة الأخرى لتشابهه معها في خضوعه للعوامل المحيطة به.

وبعده شاع استخدام هذا المصطلح خلال القرن العشرين تبعا لتعدد المشكلات الناجمة عن تزايد السكان في العالم وزيادة ضغطهم على موارد البيئة وإمكاناتها، مما أدى إلى حدوث تغير وتدهور شديدين نتج عنه بعض الخلل في التوازن البيئي.

ويتحدد مفهوم الإيكولوجيا بثلاث ركائز أساسية هي: الكائنات الحية –من النبات والحيوان والإنسان– والبيئة التي تعني إيكولوجيا النبات والحيوان والإيكولوجيا البشرية والعلاقات بينهما. بينما تحدد التغيرات الإيكولوجية عدة معايير أهمها: تركيب مجموعة أو مجموعات الكائنات الحية وتصنيفها ووظائفها، والخصائص التطورية والموروثة لمجموعة الكائنات الحية، وسلوك الكائنات الحية ومدى استجابتها للسمات البيئية وظواهرها. كما تقوم دراسة العلاقات البيئية في مجال الإيكولوجيا على ثلاث محاور أساسية هي الملامح البيئية المناخية والصفات البيئية البيولوجية (الحيوية) والسمات البيئية والكيميائية.

من العرض السابق يتضح أنه من غير الممكن أن يوجد كائن حي بدون بيئة، فالكائنات الحية والبيئة التي تعيش فيها، تشكل علاقة على سطح الأرض تدعى عادة بالغلاف الحيوي biosphère وأن تعقيد العلاقات البيئية في هذا الغلاف تميل إلى إحباط التحليل العلمي، ومع ذلك فإن الدراسة الدقيقة تظهر بعد النظام في الغلاف الحيوي، وهو ما يطلق عليه النظام البيئي écosystème الذي يضم عناصر الكائنات الحية العضوية بالإضافة إلى العناصر غير العضوية والتي تشمل أساسا سطح الأرض والمناخ – وهو مصطلح يختلف عن مصطلح مجتمع الكائنات الحية communauté biologique الذي يستخدم على نطاق واسع في مجال علم الأحياء (النبات والحيوان).

فضوء الشمس والهواء والماء والتربة، هي العناصر التي لا يمكن للإنسان أن يحيا بدونها، فهي لازمة لبقائه حيّا، كما يحتاج إلى التربة والعوامل السّابقة لكي تقوم عليها حياة النّبات والحيوان كمصادر لغذائه، وربّما يستطيع الإنسان الحياة بدون معادن إلاّ أنّ حياته تكون بدائيّة كما عاشها أسلافه في العصر الحجري.

وتتطوّر حاجة الإنسان إلى موارد البيئة بتطوّر قدرته على استغلالها والمثال على ذلك أنّ المصادر المعدنية من فحم وبترول ومعادن ظلّت مطمورة تحت سطح الأرض وفوق سطحها لملايين السّنين دون أن ينتبه إليها أو يستغلّها و لم يكن لها أيّ أثر على حضارته.

ومع تطوّر فكر الإنسان وازدياد هذه المصادر استطاع الإنسان أن يستفيد منها ويتحكم في مدى تطوير استفادته من هذه المصادر للثروة التي تتجمّع لديه من المعرفة الطّبيعية، والقدرة التّكنولوجية، وبتطوّر هذه المعرفة تختلف أهميّة المصادر الطّبيعية، فتقل أهميّة ما كان منها في غاية الأهميّة في يوم من الأيّام وتتزايد أهمية المصادر الأخرى كانت مجهولة ومهملة من قبل مثل البترول والمواد المشّعة وغيرها.

ويرتبط نجاح الإنسان في البيئة على قدر فهمه لها وتحكّمه فيها واستثماره لمواردها، فيستفيد بما هو نافع من موارد حيّة وغير حيّة دائمة ومتجدّدة ومستنفذة، ويقضي على ما ينغص عليه حياته في إطار البيئة والتّخلّص من الملوّثات التي أثبت العلم أنّها تؤثّر على الإنسان تأثيرات ذات أبعاد مختلفة في ضررها.

والإنسان يعمل دائما على استغلال عناصر البيئة التي يعيش فيها، وبعد تفاعله مع تلك العناصر ما نسمّيه في الوقت الحاضر بعمليّة التّنمية المستدامة فلولا تفاعل الإنسان مع موارد البيئة النّباتية والحيوانية والمعدنية، ما كان لها أيّ قيمة في حياته، إلاّ أنه يعتمد اعتمادا مطلقا في حياته وتقدّمه على البيئة وما فيها من موارد طبيعيّة وعليها يعتمد في تطوير معيشته ومؤسّساته الاجتماعية والاقتصادية بل ووجوده نفسه.

تعتبر مرجعية البعد الأخلاقي والاجتماعي والبيئي في التنمية المستدامة قضية قديمة نوعا ما، حيث توجد في ميثاق الأمم المتحدة، فالمحيط والتوازنات الطبيعية تمثل أساسيات التنمية الاجتماعية والإنسانية، إن تتابع الكفاءات العالمية المخصصة للمسائل الاجتماعية والبيئية خير شهيد على تنامي انشغالات الدول في وضع إستراتيجيتها، نذكر على سبيل المثال قمة القاهرة حول النمو السكاني سنة 1994، قمة حول الفقر في العالم في كوبنهاقن سنة 1995، قمة حول البيئة Berlin 1995...

هذه اللقاءات أكدت في جميع المناسبات على الصلة الوطيدة التي تجمع بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

إذا كنّا نُعَرِّفُ التنمية المستدامة كمشروع حياتي فإنه من الضروري تحقيق الأهداف الأساسية للأفراد كتوفير السلع والخدمات الضرورية كما وكيفا وعدم إتلاف المحيط والاهتمام بالبيئة، ومن باب أولى إعادة بعث الأخلاق وتوظيفها في هذا المجال لأن السلوك الأخلاقي يرفض إبادة الحيوانات وإتلاف الغابات وتلويث المياه، وتسميم الغلاف الجوي الخ... من التصرفات التي تُخَرِّبُ مكونات البيئة منذ قمة الأرض المنعقدة بتاريخ 1992 تحت إشراف CNUCED بمدينة RIO البرازيلية والتي شارك فيها 178 دولة أصبحت التنمية المستدامة تستند إلى نصوص أساسية وبرامج تنفيذية جاهزة لمساعدة الحكومات والمنظمات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، هذه النصوص والبرامج تقدم نماذج تنموية جديدة تأكد على حماية ووقاية البيئة ومحاربة الإختلالات الاجتماعية في إطار شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

هذا الالتزام العالمي سَجَّلَ حدث بروز مصطلح التنمية المستدامة ليصبح مرجع اصطلاحي في جميع الكفاءات والمؤتمرات المحلية، الإقليمية والعالمية وبذلك يكون هذا المصطلح قد نشأ عن تقاطع ثلاث فضاءات على الشكل التالي[12]:

الشكل رقم (05)

التقاطعات الأخلاقية في الفضاءات الثلاث

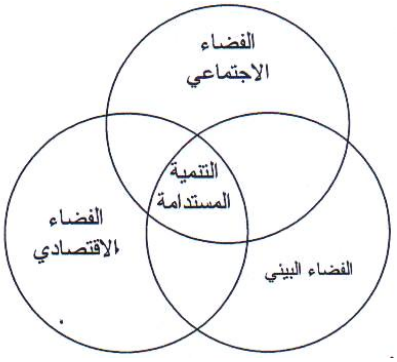

فالفضاء الاجتماعي يعتبر أكثر الفضاءات اتساعا للعلوم الأخلاقية باعتباره يُراعي تحقيق إنسانية الإنسان في جميع مجالات الحياة كتوفير شروط صحية لائقة تقيه شر الأمراض والأوبئة وتضمن له إجراء اللقاحات والتلقيحات في مرحلة الطفولة والرعاية في فترة الكهولة والشيخوخة، إلى جانب ضمان حقوق التعليم والتمدرس في جميع الأطوار، مع ضرورة الاستفادة من مسكن لائق يتسع لجميع الأفراد تتوفر الشروط الأساسية كالماء الشروب الصحي إلى جانب التخلص من الاختلالات والفروقات الطبقية الخ..

أما الفضاء البيئي فأبسط المسؤوليات التي يجب أن يتحملها كل إنسان هي حماية النبات والحيوان من الإبادة و الحفاظ عن التوازن البيئي وهي مسؤولية أخلاقية تلزم كل إنسان أي كانت معتقداته وديانته.

بالنسبة للفضاء الاقتصادي وهو قيد الدراسة التي نقوم بتحضيرها فلقد أكَدَ كبار الاقتصاديين أن السلوكات الاقتصادية تمت بصلة وثيقة إلى الأخلاق وما بروز مفكرين ومنظمين اقتصاديين حازوا جائزة نوبل للاقتصاد مثل A. Sen وMyrdall إلا دليل قطعي على أهمية إدماج الجوانب الأخلاقية في جميع مجالات العلوم الإنسانية في معايير مادية محضة لذلك نخلص للقول أن مفهوم التنمية المستدامة يضمن في آن واحد استدامة وتحسين ما حققته التنمية من مكاسب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة إلى عدم إغفال البعد البيئي الذي أصبح متغيرة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة التي لم يَعد بالإمكان اختزالها في معايير مادية محضة.

بل القضية التي تحملها على عاتقها التنمية المستدامة هي تعددية الأهداف المسطرة وحرصا على توفير عمل منتج ونوعية حياة أفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية لتمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم والارتقاء بالمستوى الثقافي

12- Source: Le développement durable: une opportunité ou une contrainte pour l'entreprise, Mémoire pour l'obtention d'un magistère en Economie, présenté par Melle Khedim Zolikha, Encadrée par Mr C Bainoua TLEMCEN 2007 p 63.

والاجتماعي والسلوك الأخلاقي ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة والسلوك، وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية[13] وضمان الاستدامة على نفس مستوى الوتيرة والسعي لتحسينها.

VI- منظمات الأعمال والأخلاقيات البيئية:

يتفق علماء البيئة ومعظم الاقتصاديين بأن منظمات الأعمال عليها مسؤولية أخلاقية، تجاه البيئة، تذهب إلى أبعد من مجرد إطاعة قوانين البيئة، وأنها يجب أن تشارك بحيوية وروح ابتكارية في حل مشاكل العالم البيئية.

ولكن يطمئن أصحاب النظرة الاقتصادية فإنه يمكن أن تسير الربحية وحماية البيئة جنبا إلى جنب، وقد عارض هذا الموقف M.Friedman حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق منظمات الأعمال تتمثل في إنتاج السلع والخدمات، وتحقق الأرباح لمساهميها أثناء مبارياتها طبقا لقواعد الملعب على مستوى السوق[14].

استنادا إلى هذا القول فإن التبريرات تنطلق من كون في بعض الأحيان لا يكون المستهلكون على استعداد لتحمل تكلفة المسؤولية الأخلاقية اتجاه البيئة باستخدام المنتجات والإجراءات الصديقة للبيئة، حينئذ تكون منظمات الأعمال غير مسؤولة عن الاستجابة أو تصحيح أخطاء السوق، لذلك أصبح لزاما على منظمات الأعمال أن تجد الطرق المبتكرة لكي تصبح جزءا من الحل بدلا من تصبح جزءا من المشكلة حيث يفترض أن تنمي الشركات ضميرها البيئي، بحيث لا ينبغي أن تعزل الشركات نفسها عن المشاركة في حل مشكلاتنا البيئية.

فلدى الشركات ما هو خاص بها من المعرفة، الخبرة، والموارد والذي يعتبر ذا قيمة عالية في التفاعل مع الأزمة البيئية، يحتاج المجتمع إلى الرؤية والتعاون الأخلاقي من كل أعضائه لحل مشكلاته الأكثر إلحاحا وخاصة تلك التي تتضمن بقاء كوكبنا بدون كوارث بيئية، من هذا المنطلق نجد أن الشركات ملزمة بالعمل مع الحكومة وصولا إلى الحلول الملائمة مع المشرعين من أجل سن قوانين بيئية تهم كل من يتعامل مع البيئة باستخفاف وروح غير مسؤولة أخلاقيا سواء من طرف الشركات أو المستهلك، فهذا الأخير يستطيع فعل الكثير إذا تبنى ثقافة الحرص على استهلاك جهد في إطار فرز النفايات عن بعضها البعض كالزجاج والبلاستيك خاصة، لأن هناك عمليات رسكلة تتم في إطار عملية إعادة استعمال هذه المواد دون إحداث إتلاف لبعض مقومات البيئة، وهنا يدخل دور الأسر خاصة ربات البيوت اللائي تلقى عليهن هذه المسؤولية الأخلاقية في هذا الصدد تتدخل جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية وهيئات المجتمع المدني في نشر هذا الوعي الأخلاقي لدى الأسر، وتعميم التحسيس بالأخطار البيئية وما مدى المحافظة ونشر الوعي بهذه المهمة الأخلاقية من خلال جهود متبادلة ومتضامنة بين المستهلكين والمنظمات والتشريعات والحكومات على حد سواء لوضع سياسة بيئية أخلاقية.

ولكي تكون العملية ذات بعد أخلاقي إلى أبعد الحدود على قيادة الشركات لا تكتفي بالحملات التعليمية الموجهة لجمهور المستهلكين، بل إن هذا الموقف يتطلب رؤية أخلاقية شجاعة تشتمل على المخاطرة والتضحية، ولعل بعض المنظمات والشركات كانت لها القدرة على مثل هذه التحديات مثل شركة Dupont التي أوقفت منتجاتها من مادة le Freon بسبب تأثيراتها السلبية على طبقة الأوزون وقد كان حجم أعمالها في هذا النشاط 750 مليون دولار.

وتعمل الإستراتيجية المتكررة لعلماء البيئة على دفع الشركات للمساعدة على حل المشكلات البيئية وذلك من خلال اكتشاف طريق مربحة أو أقل تكلفة فعلية بالنسبة لها لكي تشارك في ترقية وإنجاح الالتزامات الأخلاقية اتجاه البيئة، إن العلماء يشعرون بأن التوفيق وليس المواجهة هي الطريق الوحيد لإنقاذ كوكب الأرض وذلك بالبحث عن الحلول المكسبة للجميع ولقد شاعت عبارة الأخلاق الجيدة تعني الأعمال الجيدة وأصبحت هذه العبارة تكرر كثيرا وكثيرا على ألسنة رؤساء الشركات التنفيذيين لتبرير بناء الأخلاق في شركاتهم وعلى ألسنة خبراء أخلاقيات منظمات الأعمال، فعلى سبيل المثال جاء في تقرير حول أخلاقيات الشركات "يجب على مجتمع الشركات أن يستمر في تفتيح وتجديد جهودها لتحسين الأداء وإدارة التغيير بفعالية من خلال برامج أخلاقيات الشركات... إن أخلاقيات الشركة هي المفتاح الاستراتيجي إلى البقاء والربحية في هذا العصر بما يكتنفه من منافسة شرسة في الاقتصاد العالمي[15].

13- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007 ص 19.

14- M.Friedman, the social responsibility of business is to increase its profits, the New-York times magazine, September 13, 1970.

15- Corporate ethics, a prime business asset, a report by the business round table, February, 1988, 4.

وعلى الرغم من أنه في معظم الحالات أن الأخلاق الجيدة قد تعني الأعمال الجيدة فإنه ينبغي القول بأنها السبب الوحيد أو حتى الأساسي لإدارة الأعمال أخلاقيا، فعندما تتصارع الأخلاق مع مصالح الشركة فإن أي برنامج أخلاقي لم يكن قد أخذ في اعتباره بالفعل هذه الإمكانية مصيره الفشل، لأنه يلغي المنطق السليم من البرنامج ذاته.

يجب أن ندعم أخلاقيات منظمات الأعمال، ليس لأن الأخلاق الجيدة تعني منظمات الأعمال جيدة، ولكن لأننا مطالبون أخلاقيا بتبني وجهة النظر الأخلاقية في كل تعاملاتنا ومنظمات الأعمال ليس استثناءا. يجب أن نكون جاهزين في منظمات الأعمال كما في كل الواجبات الإنسانية الأخرى أن ندفع تكاليف السلوك الأخلاقي.

إن المنطق السليم لتحمل منظمات الأعمال المسؤولية الأخلاقية اتجاه البيئة يكمن على الأقل في الإحجام عن أن تكون سببا أو تمنع الأسباب التي تؤدي إلى إحداث أضرار غير مبررة لأن الفشل في فعل هذا سوف ينتهك حقوقا أخلاقية ما كان يجب أن تتعرض للضرر.

يوجد الكثير من الجدل حول أنواع الضرر التي تعتبر بحق غير جائزة بسبب صراع الحقوق، ومبدأ الضرر يتطلب أخلاقيا من منظمات الأعمال أن تجد الطرق اللازمة لمنع أضرار معينة نتيجة بعض تصرفاتها حتى إن لم يكن في مثل هذه الأضرار انتهاك لقانون البيئة[16].

يتمثل هذا بالضبط في المحافظة على الموقف الإنساني لأخلاقيات البيئة والتي تفترض أن المخلوقات البشرية فقط هي التي لها مواقف أخلاقية لأن المخلوقات البشرية هي التي تتمتع بقيمة التكريم والتفضيل عن بقية المخلوقات الأخرى، وعليه فلها واجبات أخلاقية بالنسبة للأحياء الأخرى كالنبات والحيوان، بل ومكونات الطبيعة ككل من بحار ووديان وغيرها أو التي تشكل جزءا متكاملا مع النظام البيئي فهي عبارة عن أخلاق البيئة ذات التركيز البيولوجي، وهي جوهر السياسات البيئية وجوهر أيضا إدراكنا للواجبات الأخلاقية نحو البيئة التي يتعين على منظمات الأعمال والشركات القيام بها.

وعموما يعيش عالمنا اليوم أزمة بيئية تعقد من أجلها المؤتمرات والندوات الإقليمية والعالمية لإيجاد أو التفاهم على مجموعة من الالتزامات الأخلاقية والمبادئ التي تحترم البعد البيئي دون إلحاق الضرر بالأعمال والشركات.

فالمؤسسات ومنظمات الأعمال لم يكن لها الذكاء البيئي حول ما يدخل ضمن مصلحتنا الذاتية بالضبط كما واجهت منظمات الأعمال الكثير من الاضطرابات والأزمات الاقتصادية التي تجتاح عالم الاقتصاد بشكل دوري.

فهذه التقلبات الدورية تعرف جيدا كيف تتكيف معها منظمات الأعمال وبالتالي الخروج منها وليتها تعرف كيف تتأقلم أخلاقيا مع القيود البيئية.

يجب أن تجد الحركة البيئية الطرق الملائمة لضم وحماية القيمة الحقيقية لحياة الإنسان والحيوان والنبات وحتى الأشياء الطبيعية الأخرى والتي تعتبر أجزاء مكملة لنظم البيئة، يجب عمل هذا بدون الإقلال من شأن هذه القيم باستمرار لصالح الإنسان، وقد يبدو هذا صعبا لأن مفاهيمنا الاقتصادية وقناعتنا الأخلاقية يسيطر عليها التركيز على مصالح الإنسان، بحيث يجب التركيز على الحقوق القانونية للأشياء الطبيعية غير الإنسانية وحدها. يجب كذلك أيضا نشر الخطوط الإرشادية الأخلاقية المحايدة لكي تأخذ بها منظمات الأعمال عندما تؤثر أنشطتها على النظم البيئية[17] والتخلص من ردود فعل المعتقدات الخاطئة بأن منظمات الأعمال تتحمل فقط مسؤوليتها اتجاه مجموعة ضيقة من أصحاب المصلحة المباشرة كالمساهمين.

لقد أصبح من المؤكد أكثر من أي وقت مضى البحث على منظور أخلاقي أكثر اتساعا وأكثر عمقا إذ بدأ خبراء أخلاقيات البيئة وخبراء أخلاقيات منظمات الأعمال في تقريب وجهة نظر انشغالاتهما وتوسيعها لتشمل توظيف الالتزامات الأخلاقية في بعدها الاقتصادي والمالي والتجاري والبيئي للحفاظ على حياة متوازنة في جميع مجالاتها الإنسانية والحيوانية والنباتية والشيئانية.

16- Robert Frederick, individual right and environment protection, presented at the annual society for business ethics conference in san Francisco, august 10 and 11 1990.

17- Holmes Ralston, environmental ethics, Philadelphia, temple university press, 1988, 301-13

الخـــاتمـــة:

يمكن أن نخلص إلى القول أن الدعوة إلى إيجاد أرضية وآليات لتفعيل المواءمة بين الأخلاقيات وعالم الريف الذي هو في أمس الحاجة إلى تحقيق تنمية إقليمية فلم تعد من الدعوة الشاذة أو غير المنطقية بل إن الظروف الحالية التي يعيشها الاقتصاد الحديث من فضائح مالية وانحرافات واختلاسات أصبحت تستدعي أكثر من أي وقت مضى إلى إدماج البعد الأخلاقي في جميع القضايا التي تهم علم الاقتصاد الحديث، في ظل هذه الظروف أصبحت المؤسسة أو المنشأة أو المنظمة أمام مسؤولية مجتمعية لتلبية جميع مستلزمات من تربطهم صلة مع المؤسسة بشكل واسع بل أن التنمية المستدامة عليها أن تراعي الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والريفي في شكله المتمفصل والمتفاعل.

المراجـــع:

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية الطبعة الأولى 2006، ص 77.

2- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص 18.

3- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985.

4- مقالة من شبكة الإنترنيت لـــ عبدالحفيظ الصاوي تحت عنوان العنصر الاقتصادي المفقود، بتاريخ 2005-10-08 تحت الموقع http://www .istamon_line.net/arabic/economics/2001/07/article 1. shtnl.

5- عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2004 ، ص 187.

6- Perroux François, l'économie du xx siècle, Ed . PUG, Grenoble, 1991

A. Sen, un nouveau modèle économique, Développement, justice, liberté, Ed Odile Jacob, Paris 2000. p 36.

7- Larousse Economique, 2002, p 129

8- Le développement durable: une opportunité ou une contrainte pour l'entreprise, Mémoire pour l'obtention d'un magistère en Economie, présenté par M^{elle} Khedim Zolikha, Encadrée par Mr C Bainoua TLEMCEN 2007 p 63.

9- Robert Frederick, individual right and environment protection, presented at the annual society for business ethics conference in san Francisco, august 10 and 11 1990.

10- Holmes Ralston, environmental ethics, Philadelphia, temple university press, 1988, 301-13.